

دور الزراعة العضوية وتدوير المخلفات الزراعية والحيوانية في تفعيل الاقتصاد الأخضر وخلق وظائف خضراء في الوطن العربي

The role of organic farming and recycling of farm waste on the development of green economy, providing green jobs in the Arabic world.

حاني لامين²
Hani lamine

د.بوهنة كلثوم¹ *
Bouhanna keltoume

¹ المركز الجامعي مغنية، الجزائر، gestion30_2010@yahoo.fr

² مخبر الاقتصاد والتنمية، جامعة بجاية، الجزائر، lamine.hani@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2021-10-26

تاريخ القبول: 2021-10-05

تاريخ الاستلام: 2021-08-18

ملخص:

شهدت الزراعة العضوية تطورا كبيرا على المستوى العالمي تابعها نمو وتوسعا في الأسواق الخاصة بالمنتجات الزراعية العضوية نتيجة لزيادة الطلب على هذه المنتجات التي اعتبرت من المنظمات والمؤسسات الدولية بأنها منتجات صحية، بالإضافة إلى اعتبار أن هذه الزراعة محافظة على البيئة والتوازن البيئي والبيولوجي. كما يساهم تدوير المخلفات الزراعية والحيوانية في إنتاج الأسمدة العضوية (كمبوست) واستخدامها في استصلاح الأراضي بدل الأسمدة والمبيدات الكيميائية.

وتهدف ورقتنا البحثية إلى تسليط الضوء على دور وأهمية الزراعة العضوية (البيولوجية) وإعادة تدوير النفايات الزراعية والحيوانية في تفعيل الاقتصاد الأخضر الرامي إلى تحقيق الاستدامة البيئية والصحية للإنسان والحيوان وتقليل التلوث وكذا توفير وظائف خضراء في الوطن العربي. وللاجابة عن الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل الوضع الراهن للزراعة العضوية في الوطن العربي وعلاقتها بنمو الاقتصاد الأخضر في هذه الدول، وخلص البحث إلى أن الزراعة البيولوجية وإعادة تدوير المخلفات الحيوية لها دور فاعل في دعم وترسيخ سياسات الاقتصاد الأخضر الرامية إلى حماية البيئة وتقليل التلوث وخلق وظائف خضراء وكذا التخفيف من حدة الفقر.

الكلمات المفتاحية: زراعة عضوية، تدوير المخلفات الزراعية، اقتصاد أخضر، وظائف خضراء.

تصنيف JEL: Q53, P28, Q52.

Abstract: Organic farming has witnessed significant development globally, followed by growth and expansion in markets dedicated for organic agricultural products as a result of an increased demand for these products. Organic farming, agricultural system that uses ecologically based pest controls and biological fertilizers derived largely from animal and plant wastes.

On the other hand, the recycling of agricultural and animal residues contributes to the production of organic fertilizers (Compost), in which it is used in land reclamation instead of chemicals fertilizers and pesticides.

Our research paper aims to highlight the role of organic farming (biological) and the recycle of agricultural in activating the green economy. To answer the problem, we have adopted a descriptive and analytical approach to analyzing the current state of organic farming in the Arab world.

Keywords: organic and bio-farming, recycling of farm waste, green economy, green jobs.

JEL Classification Codes : Q53, P28, Q52.

1. مقدمة :

جاء مصطلح "الاقتصاد الأخضر" للربط بين الاقتصاد والبيئة ويُعرف الاقتصاد الأخضر بشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف الى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبتترول والغاز الطبيعي، ويتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المتجددة، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، وفي خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، والإنتاج الأخضر " الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجيع المنتجات العضوية والمتاجر الخضراء بالإضافة إلى ضمانة النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي (جرعتلي، 2011، صفحة 3) من جهة أخرى فإنّ تدوير النفايات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الدائري والذي يعنى بإعادة تدوير واستخدام النفايات والمخلفات الزراعية والحيوانية يقلل من الاخطار البيئية والتلوث وبالتالي استدامة استخدام الأراضي واستخدام بعض المخلفات كسماد عضوي (كمبوست) بدل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الضارة لصحة الانسان وللبيئة.

الإشكالية: مما سبق تتمثل الإشكالية التي نسعى الى معالجتها في هذا البحث: ما مدى مساهمة الزراعة العضوية والاقتصاد الدائري (تدوير النفايات والمخلفات الزراعية والحيوانية) في دعم توجهات الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية وأيضا المساهمة في خلق فرص عمل للفقراء واستحداث وظائف خضراء؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والزراعة العضوية وتدوير المخلفات الزراعية.

كما تهدف الى رصد واقع الزراعة العضوية في الدول العربية على غرار الجزائر، ودور الزراعة العضوية في تخفيف أثر محدودات التنمية العربية كتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، تقليل الفقر، تشجيع السياحة البيئية.

منهج الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وضعية الزراعة العضوية في الدول العربية على غرار الجزائر وتسلط الضوء على تدوير المخلفات الزراعية والحيوانية ودوره في الاقتصاد الأخضر الهادف الى تقليل التلوث وتحقيق التوازن البيولوجي والايكولوجي.

هيكل الدراسة: للإلمام بجوانب الموضوع قسّمنا دراستنا الى محورين خصّصنا الأول للتعريف بالاقتصاد الأخضر، الزراعة العضوية، وفي المحور الثاني تطرّقنا إلى واقع الزراعة العضوية في الوطن العربي والجزائر كما تطرّقنا إلى الوضع الراهن لتدوير المخلفات الزراعية والحيوانية في الوطن العربي.

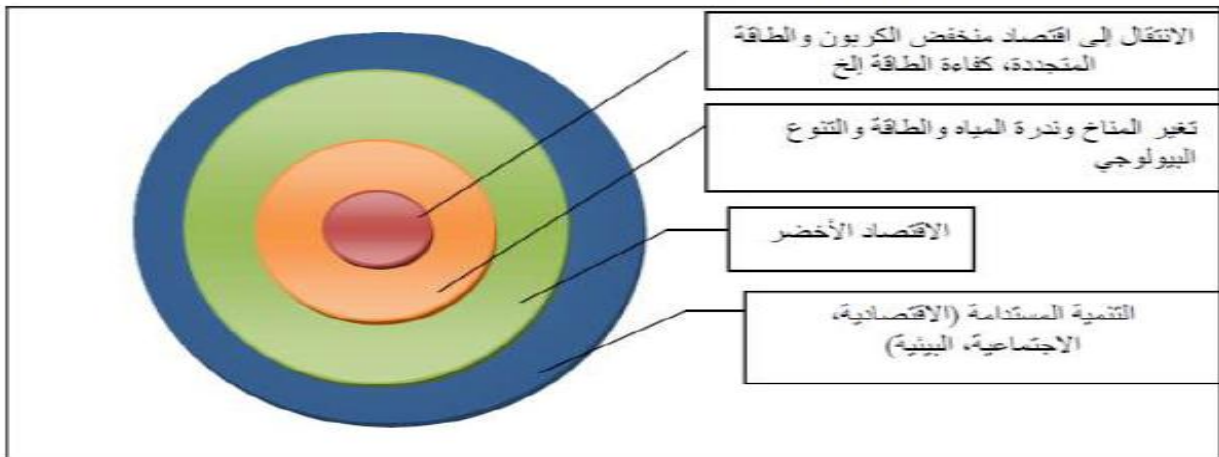
2. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر والزراعة العضوية:

يهدف الاقتصاد الأخضر الى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة. وقد أكد مؤتمر ريو 20+ على أنّ الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على سلامة البيئة.

ويهدف أيضا الى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مرجو من التنمية الاقتصادية التي تحافظ على البيئة وثرواتها الطبيعية، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية. ويمكن القول بأنّ العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكلّ. فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقيق التأهيل البيئي والحماية البيئية. فالاقتصاد الأخضر يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي (موفق و تونس صيد، 2018)، كما هو مبين في الشكل 1:

شكل رقم (1): العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة



المصدر: موفق سهام، صيد تونس، مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05 سنة 2018، ص 116.

1.2 مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بحسب المؤسسات الدولية الراعية للانتقال إليه كمايلي:

أ*برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي ويعني في الوقت نفسه الحدّ من المخاطر البيئية وخدمات النظم الايكولوجية (الشمري، حميد عبيد الزبيدي، و ابراهيم كاطع علو الجوراني، 2017).

ب*البنك الدولي: يعرف الاقتصاد الأخضر Green Economy بأنه الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحدّ من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولا بد أن يكون النموّ شاملا.

ج*منظمة التعاون والتنمية: الاقتصاد الأخضر هو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات ولتحقيق ذلك يجب أن يحفّز الاستثمار والابتكار ممّا يدعم النموّ المطرد وبتيح فرصا اقتصادية جديدة.

2.2 أهمية الاقتصاد الأخضر:

تأتي أهمية الاقتصاد الأخضر في كونه يعدّ من المتطلبات العالمية التي تسعى اليها دول العالم أجمع سواء نامية أو متقدمة، وذلك كونه يحسّن من رفاهية الانسان ويحقق المساواة الاجتماعية ويقلّل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية. فهو يقلّل من انبعاث الكربون ويزيد من كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتمنع خسارة التنوع والنظام الايكولوجي (الشمري، حميد عبيد الزبيدي، و ابراهيم كاطع علو الجوراني، 2017، صفحة 24).

كما أنّ الاقتصاد الأخضر يمكنه أن يقلّل من الفقر في نطاق عريض من القطاعات الاقتصادية الهامة كالزراعة والمياه العذبة والطاقة، والحفاظ على خصوبة التربة من خلال تقنية الزراعة العضوية واستخدام المخلفات الزراعية والحيوانية كأسمدة عضوية.

فالاقتصاد الاخضر ضرورة محورية لإزالة الفقر حيث يساهم في التخفيف من حدة الفقر من خلال الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وايصالها مباشرة إلي الفقراء بالإضافة إلي توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويمكن ذلك من خلال تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز علي صغار الملاك، و يمكن ان يقلل الفقر مع الاستثمار في راس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء كما أن زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الاخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل، و إن الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من أكبر الفرص للإسراع في الاقتصاد الأخضر يمكن للطاقة المتجددة أن تلعب دورا فعالا ذا تكلفة معقولة ضمن استراتيجية لإنهاء استنزاف الطاقة وأخيرا يمكن لتنمية السياحة إذا أحسنا تصميمها ان تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الفقر (الشمري، حميد عبيد الزبيدي، و ابراهيم كاطع علو الجوراني، 2017، صفحة 24).

3.2 مفهوم الزراعة العضوية:

حسب تعريف الاتحاد الدولي للزراعة العضوية "IFOAM"¹ فإن الزراعة العضوية هي نظام زراعي بيئي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية، يهدف إلى إنتاج غذاء نظيف بطرق آمنة، مع مراعاة التوازن الطبيعي، ودون الإخلال بالنظام البيئي.

أي أنها حسب هذا التعريف تشمل أنظمة زراعية، لإنتاج الغذاء والألياف " كالكطن وغيره" وذات مضمون بيئي، اجتماعي، اقتصادي.

كما تهدف لزيادة نسبة الدبال بالتربة حيث تعتبر بنية التربة وخصوبتها مفتاح النجاح لإنتاج (يحترم القدرة الطبيعية للنبات والحيوانات والأرض) ويتم الوصول الى تربة خصبة وحية من خلال سياسة تسميد مناسبة تعتمد على الاسمدة الطبيعية.

وتستلزم الزراعة العضوية تغييرات رئيسية في نظام الزراعة حيث تعتمد على نظام الدورة الزراعية، وإعادة استخدام المواد العضوية من داخل المزرعة مثل بقايا المحاصيل، روث الحيوانات، زراعة المحاصيل البقولية، والسماذ الأخضر، وكذلك المخلفات العضوية من خارج المزرعة. كما تعتمد على وسائل واساليب غير كيميائية للسيطرة على الآفات (حشرات، أمراض، أعشاب). فالأسمدة والمبيدات الكيماوية ومنظمات النمو والمواد الكيماوية المضافة (في غذاء الحيوانات) تستثنى من الزراعة العضوية، كما تستثنى منتجات الهندسة الوراثية من البذور والسلالات المعدلة وراثياً والمواد الحافظة والمواد المضافة والمواد المشعة لما لها من تأثير ضار على الانسان والحيوان والبيئة وتستخدم بدائل طبيعية في التغذية والمقاومة فتعتمد التغذية في الزراعة العضوية على السماذ العضوي والكمبوست الناتج من تدوير المخلفات الزراعية النباتية و الحيوانية و بالنسبة للمكافحة يستخدم المركبات البديلة للمبيدات الممنوعة "الضارة بالصحة" مصاد ملونة، مستخلصات نباتية، مصاد ، ومفترسات ومتطفلات...الخ

كما تعرف الزراعة العضوية بأنها نظام زراعي إنتاجي آمن بيئياً يعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، مع التركيز على الموارد الداخلية للمزرعة وتقليل الاستفادة من المدخلات الخارجية، وبدون استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية المصنعة والمواد المعدلة وراثياً ومنظمات النمو والإضافات العلفية المركزة من خلال الاعتماد على استخدام الدورات الزراعية والأسمدة العضوية. كما تعتمد على مكافحة الوقائية والحيوية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2020. AOAD) ويوصف المنتج الزراعي ب «العضوي» إذا أخضع لمجموعة من المعايير والأنظمة والمقاييس الدولية التي تحكم الإنتاج في جميع مراحلها.

وقد بدأ الاهتمام بالزراعة العضوية منذ زمن بعيد إلا أن الاهتمام بها في الآونة الأخيرة تزايد بشكل ملحوظ نظراً لما تعاني منه الزراعة التقليدية من مشاكل خطيرة على البيئة بصفة عامة والإنسان والحيوان

بصفة خاصة كما إن السوق العالمي للمنتجات الزراعية اعطى اهتماما كبيرا للمنتجات العضوية على حساب المنتجات الزراعية التقليدية لما تتميز به المنتجات العضوية من مواصفات جودة عالية ومواصفات صحية آمنة على عكس المنتجات الزراعية التقليدية وهذا ما جعل دول العالم تولى اهتماما بالغا بالزراعة العضوية.

4.2 دور الزراعة العضوية في تخفيف أثر محددات التنمية العربية:

يمكن أن تلعب الزراعة العضوية دوراً أساسياً في تخفيف معوقات التنمية العربية المستدامة عبر عدد من المحاور، أهمها:

*** تحقيق الأمن الغذائي:** إن اعتماد الإنتاج الزراعي والغذائي العضوي يساهم في سد الفجوة الغذائية التي طالما نالت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة وبرزت بوضوح أهميتها في الدول العربية لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات تنموية. فإنها، فضلاً عن كونها تحقق زيادة في دخول الزراع والمنتجين، فإنها ذات قدرة اقتصادية عالية تحقق زيادة في قيمة الصادرات نظراً لقدرتها في الولوج إلى الأسواق الخارجية والمنافسة فيها. فزيادة الحجم النسبي للصادرات الزراعية إلى وارداتها، يعكس لحد كبير قوة وسلامة أداء النظم العضوية. وتعتبر الزراعة العضوية مهمة لأمن المزارعين المعيشي خصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من نتائج وأشكال تدهور العوامل الطبيعية في الأقطار العربية؛ حيث تحقق لهؤلاء الزراع إنتاج محصولي اقل موسمية وحولي، كما تساعدهم في التوسع في استغلال الأراضي التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لأسباب تدهور الأراضي الزراعية أو عدم كفاية مياه الري وذلك عبر استخدام الأساليب العضوية لإنتاج محاصيل على مدار السنة وتقليل خسارة المحاصيل وتحسين وإعادة بناء التربة وتنويع التركيب المحصولي واستعمال التدوير وتداخل الزراعات والتوسع الأفقي.

كما تنعكس نظم الزراعة العضوية على تحسين صحة المزارعين عن طريق تقليل أخطار الكيماوية ومكافحات الآفات وبقايا الهرمونات وتقلل من انتشار الأوبئة في الثروة الحيوانية. ومن الجدير ذكره أن المنتجات الغذائية العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر في الدول المتقدمة إحدى ركائز خدمات الوقاية الصحية في المجتمع.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن نظم الزراعة العضوية تحقق وفراً للمزارع على المدى المتوسط باعتبارها لا تعتمد على نظم سقي معقدة ومكلفة ولا على مدخلات ومستلزمات من خارج النظام الزراعي. فالتكلفة الأساسية في نظم الزراعات العضوية هي في نظم الإرشاد والتدريب، وإذا ما أخذنا بالاعتبار المردودية على النظام البيئي واستدامته وعلى صحة الإنسان، فإن عوائد النظم العضوية تكون عالية حتى على المدى القصير بالنسبة للزراع التقليديين المتحولين إلى الزراعة العضوية. وتعتبر سياسات دعم التحول وتحفيز الزراع أمراً أساسياً في تخطي عقبات سنوات التحول الأولى.

ب* تحسين القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة: إن اتباع نظم الزراعة العضوية يسهم في استدامة الموارد الطبيعية عبر الاستخدام البيئي السليم وترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه والأراضي وبالتالي تحقيقاً استدامة في التنمية الزراعية عبر:

- وقف تدهور الأراضي وصيانتها وحماية التربة وخواصها.
 - مكافحة التصحر والحد من تفتت الحيازات خاصة بمناطق الزراعات البعلية² في المناطق العربية.
 - الحد من الهدر الإنتاجي للموارد الزراعية والحيوانية
 - الحد من سوء أو الإفراط في استخدام مستلزمات الإنتاج والنواتج الثانوية
 - إحداث تكامل نباتي-حيواني
 - اعتماد وتدعيم الأنظمة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية التي تراعي قواعد المحافظة على البيئة
 - دعم وتطوير الزراعات الحولية والمستديمة ضمن تكامل النظام النباتي الايكولوجي
 - ترشيد الاستغلال الجائر للموارد غير المتجددة والبيئة
 - زيادة رقعة الأراضي المزروعة.
 - حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث وسوء الاستخدام والتبذير.
 - إعادة استخدام مياه الصرف بصفة علمية ومرشدة
 - المساهمة في حل مشاكل التربة الأساسية في البلاد العربية.
- ج* تحريك عجلة التنمية الاقتصادية: إن توسيع الزراعات العضوية في البلاد العربية سوف يساهم بالضرورة في التعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي عبر اتباع الأساليب الزراعية العضوية والتوسع الأفقي وتنويع التركيب المحصولي وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل. فالإنتاج العضوي يحقق:
- رفع الجدارة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية.
 - رفع حد التشغيل لعنصر العمل.
 - زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة ونصيب الفرد منه.
 - تشجيع الاستثمارات في القطاع الإنتاجي والتصنيعي للزراعة.
 - رفع معدلات إنتاج المجموعات السلعية.
 - زيادة جملة الرقعة الداخلة في الاستخدامات الزراعية.
 - زيادة مساحات ونسبة الحاصلات الحولية.
 - زيادة تنوع التركيب المحصولي.
 - تشجيع الصادرات.
 - زيادة دخول المزارعين وتوسيع توزيع هذه الدخول.

* المناطق الزراعية البعلية : وهي التي تكون فيها إدارة المياه أساسية، وهي أحد أنواع الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار بشكل أساسي.

- زيادة قدرة الاقتصاد على ولوج الأسواق الخارجية والمنافسة فيها وبالتالي تسهم في تضيق فجوة ميزان المدفوعات.

- تعزيز التنمية الريفية والاجتماعية.

- بناء وتكوين رأسمال بشري.

د* دعم التنمية الريفية: أما بالنسبة للتنمية الريفية كمحور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي العربي، فإن اعتماد النظم العضوية في الإنتاج الزراعي والغذائي يساهم في دعم مقومات وعناصر التنمية الريفية- إحدى الأهداف والأدوات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (حاصباني، 2003).

ه* خلق فرص عمل: إن التحول نحو أساليب الإنتاج العضوي يزيد من الطلب على عنصر العمل ويزيد من الدخل المجتمعي في الأرياف. إن مشكلة البطالة والهجرة إلى المدن تعتبر أحد التحديات لأهداف التنمية الريفية والتي تستهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص عمل للمنتج منه، الأمر الذي يعتبر هدفاً وأداة للتنمية الاقتصادية الريفية في كل الدول العربية. فالزراعة العضوية تعتبر دون شك من الأساليب الزراعية والإنتاجية المكثفة للعمالة من خلال مجالات التوسع الزراعي الأفقي ومن خلال تنمية معارف وقدرات الزراع وعائلاتهم عبر الإرشاد والتدريب المناسبين لكيفية استغلال الموارد المتاحة بكفاءة واستدامة. كما أن تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية العضوية ذات الفرص التسويقية العالية (محلياً أو للتصدير) والعوائد الاقتصادية المرتفعة يساهم في دعم المجتمع الريفي عبر دعم الاستثمار في هذه الصناعات الصغيرة والتحويلية. فالزراعة العضوية تمكن أيضاً من تطوير وزيادة مشاركة المرأة الريفية في أعمال زراعية وصناعية من شأنها العمل على الارتفاع بمستويات الإنتاج والدخل الزراعي نتيجة الاستغلال الأمثل لطاقت القوى العاملة بالريف.

و* الأمن المعيشي: إن انخفاض مستوى الادخار والذي يعتبر من العوائق الهامة التي تحد من نمو الاستثمار في القطاع الزراعي العربي يمكن معالجته من خلال التحول إلى الزراعات العضوية التي تحقق مستويات أعلى في دخول المزارعين وعدالة في التوزيع. ويقدر معدل نمو سوق المنتجات العضوية بحوالي 25% خلال العقد الأخير وحيث تمثل المنتجات العضوية حوالي 2% من إجمالي المبيعات الغذائية. وعلى الرغم من أن تكلفة تسويق وتوزيع المنتجات الغذائية العضوية لا زالت مرتفعة نظراً لمحدودية كمية الإنتاج، فإن الزيادة في نسبة أسعار المنتجات العضوية بالمقارنة مع المنتجات التقليدية قد تصل إلى 20-40% في الأسواق المحلية والخارجية مما يعزز دخول الزراع بشكل كبير ويساهم في الأمن الغذائي.

ن* تشجيع السياحة البيئية: إن نظم الزراعات العضوية تساهم في خلق نظام بيئي متكامل وتشجع على الاستثمار في مشاريع صغيرة لتنمية السياحة البيئية الريفية، الأمر الذي يحقق فرص عمل إضافية للزراع وعائلاتهم وبالتالي دخول إضافية. وقد تم تحويل عدد من المزارع العضوية إلى مشاريع سياحة بيئية ريفية في كل من تونس ولبنان.

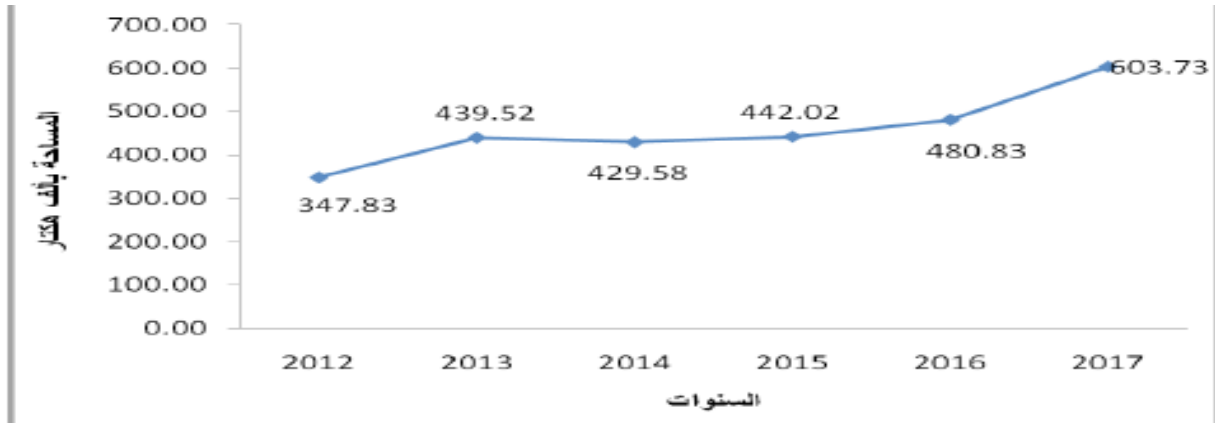
ي* التوسع نحو المناطق الريفية: إن التوسع الزراعات العضوية إلى المناطق الصحراوية العربية أو تلك التي تعاني من تدهور في التربة والمغذيات البيئية عن طريق مشاريع زراعية وغذائية قد اثبت قدرته

على جلب الاستثمارات. فزراعات الفاكهة والخضراوات والبقوليات في المناطق الصحراوية المستصلحة بجمهورية مصر العربية قد توسعت لإنتاج الزيوت والألياف وصناعات غذائية تحويلية أخرى كالتعليب وتجفيف الفواكه.

3. واقع الزراعة العضوية في الدول العربية

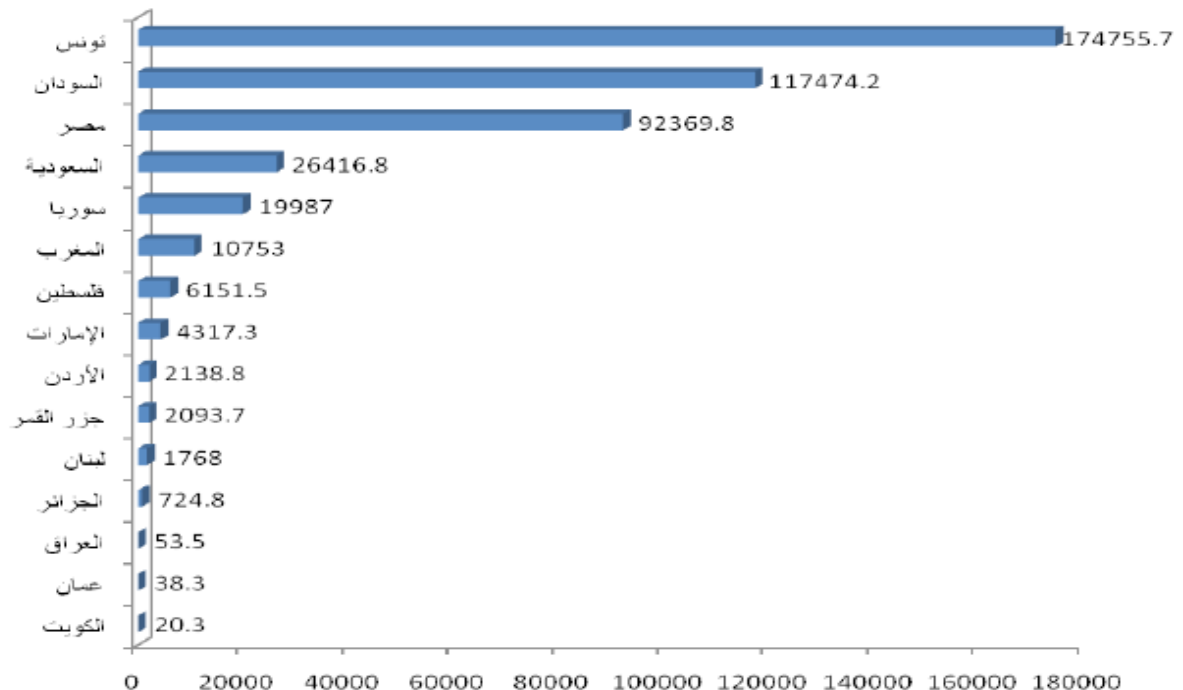
الزراعة العضوية في غالبية دول الوطن العربي في بداية الطريق على الرغم من النمو الكبير للزراعة العضوية في بعض دول العالم، إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في بعض الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية وتليهما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وغيرها (الدخيري، 2020، صفحة 13).

الشكل(2): يبين تطور مساحة الزراعة العضوية بالوطن العربي خلال الفترة 2012 - 2017:



المصدر: إبراهيم آدم أحمد الدخيري، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، السودان، 2020، ص 23. الشكل يوضح متوسط مساحة الزراعة العضوية لست سنوات، ومن الواضح أن المساحات في تزايد تدريجي، ولكن في العام 2017 كانت الزيادة في المساحة المزروعة أكثر من 123 ألف هكتار مما يعكس الاهتمام بالزراعة العضوية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة.

الشكل (3) مساحة الزراعة العضوية بالدول العربية لمتوسط الفترة 2012 - 2017 (المساحة بألف هكتار) :



المصدر: إبراهيم آدم أحمد الدخيري، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، السودان، 2020، ص23.

نلاحظ من الشكل (3) بأن الدول العربية تتفاوت في المساحات المستغلة للزراعة العضوية، وهناك جملة من الأسباب ساهمت في هذا المضمار، ومن بينها القوانين والتشريعات الخاصة بالإنتاج العضوي وعدم الاستقرار السياسي في معظم الدول العربية، بالإضافة للمساحة الكلية للأقطار العربية المختلفة والجدول (1) يوضح مقدار التفاوت بين الدول العربية من حيث المساحة المزروعة عضويا خلال الفترة (2012-2017).

جدول (1): تطور مساحة الزراعة العضوية بالدول العربية والعالم خلال الفترة (2012-2017)

(المساحة بالهكتار):

| الدولة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | متوسط الفترة | % من إجمالي الوطن العربي | % من إجمالي العالم |
|--------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|--------------|--------------------------|--------------------|
| الأردن | 2895.1 | 2898.1 | 2370.8 | 1706.0 | 1516.5 | 1446.0 | 2138.8 | 0.47 | 0.004 |
| الإمارات | 3905.0 | 4150.0 | 4286.0 | 4286.0 | 4589.6 | 4687.0 | 4317.3 | 0.94 | 0.008 |
| تونس | 137188.0 | 139087.0 | 139087.0 | 145629.0 | 181076.0 | 306467.0 | 174755.7 | 38.22 | 0.341 |
| الجزائر | 699.5 | 699.5 | 699.5 | 706.3 | 772.0 | 772.0 | 724.8 | 0.16 | 0.001 |
| جزر القمر | 2641.9 | 2641.9 | 1722.8 | 1533.9 | 2577.2 | 1444.6 | 2093.7 | 0.46 | 0.004 |
| السعودية | 13568.7 | 36595.0 | 37562.8 | 36487.0 | 17211.9 | 17075.5 | 26416.8 | 5.78 | 0.051 |
| السودان | 54845.0 | 130000.0 | 130000.0 | 130000.0 | 130000.0 | 130000.0 | 117474.2 | 25.69 | 0.229 |
| سوريا | 19987.0 | 19987.0 | 19987.0 | 19987.0 | 19987.0 | 19987.0 | 19987.0 | 4.37 | 0.039 |
| العراق | 39.5 | 39.5 | 50.5 | 57.5 | 60.0 | 60.0 | 53.5 | 0.01 | 0.000 |
| عمان | 38.3 | 38.3 | 38.3 | 38.3 | 38.3 | 38.3 | 38.3 | 0.01 | 0.000 |
| فلسطين | 6354.0 | 6354.0 | 6896.3 | 6014.0 | 5993.0 | 5297.9 | 6151.5 | 1.35 | 0.012 |
| الكويت | 20.3 | 20.3 | 20.3 | 20.3 | 20.3 | 20.3 | 20.3 | 0.00 | 0.000 |
| لبنان | 3303.2 | 2571.2 | 1079.0 | 1222.5 | 1079.0 | 1353.0 | 1768.0 | 0.39 | 0.003 |
| مصر | 85801.0 | 85801.0 | 85801.0 | 85000.0 | 105907.9 | 105908.0 | 92369.8 | 20.20 | 0.180 |
| المغرب | 16600.0 | 8660.0 | 660.0<8 | 9330.0 | 10000.4 | 9174.5 | 10753.0 | 2.35 | 0.021 |
| الوطن العربي | 347826.8 | 439522.6 | 429580.9 | 442017.7 | 480829.1 | 603731.1 | 457251.4 | 100.00 | 0.891 |
| العالم | 37490215 | 43091113 | 48753982 | 50466250 | 58186980 | 69845243 | 51305631 | - | 100.000 |

المصدر: THE World of Organic Agriculture– Statistics and Emerging Trends2019–

IFOAM/FIBL– وزارات الزراعة الأردنية، الفلسطينية، التونسية والمصرية.

4. الزراعة العضوية في الجزائر:

إن وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمصايد هي السلطة المختصة والجهة الفاعلة الوحيدة في الجزائر لدعم الزراعة العضوية منذ عام 2000 وحتى الآن لم يتحقق التقدم المتوقع في مجال التشريعات والسياسات. يخضع قطاع الزراعة العضوية في الجزائر لقانون التوجيه الزراعي رقم / 08-200816 والمرسوم رقم 13 - 260 / 2013. يحدد الإطار العام للنظام الذي يعترف بجودة المنتجات الزراعية من خلال العلامات المتعلقة بمصدرها والعلامات الزراعية الأخرى والمنتجات من الزراعة العضوية، في إطار الصندوق الوطني للتممية الزراعية ولكن سياسات دعم الزراعة العضوية موجودة ولكنها غير محددة بوضوح.

تأسست لجنة توجيه الزراعة العضوية في عام 2013 من قبل الوزارة، بهدف اعتماد إستراتيجية لتعزيز وتعميم طرق الإنتاج العضوي على المستوى التنظيمي والتقني (الدخيري، 2020، صفحة 16) وبقي إجمالي مساحة الزراعة العضوية البالغة 1400 هكتار كما هو خلال الفترة 2016 - 2017، وهو ما يمثل 0.02% فقط من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة. وتم تصميم إحدى المبادرات التي تم تنفيذها لتوفير المساعدة الفنية للترويج لزيت الزيتون العضوي في الجزائر، تم ذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، للفترة من جويلية 2017 إلى نوفمبر 2018 أيضاً، كانت الزراعة العضوية جزءاً من مشروع التوأمة بتمويل من المفوضية الأوروبية وكان هدفه هو المساعدة وتشجيع قطاع الزراعة العضوية من خلال الأساليب المحسنة للتحكم، ووضع العلامات، وتنظيم السوق، ودعم منظمات المزارعين. في الوقت الحاضر، يتم تنفيذ مشروع تحت عنوان "المركبات النشطة بيولوجياً من *Olea europaea*³ يعمل في صناعة الأغذية ومستحضرات التجميل والأدوية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية. والشكل (4) يبين ما قامت به وزارة الزراعة والتنمية الريفية في الجزائر فيما يتعلق بالزراعة العضوية أو كما تسمى في الجزائر الزراعة البيولوجية.

الشكل (4): الإنجازات في مجال الزراعة العضوية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



وتعدّ الزراعة الجزائرية مطرية في معظم مساحاتها وقليلة الاستهلاك للمواد الكيماوية سواء أكانت للتخصيب أو لحماية الزراعات، حيث من مجموع 8.2 مليون هكتار الصالحة للزراعة فإنّ 6 ملايين هكتار منها أي مايعادل 70% تخصّب وتستعمل فيها مواد كيماوية لحماية النباتات.

لكن يبقى الإنتاج حسب الطريقة العضوية محدودا جدا، ومع ذلك هناك جهود لاعتماد وتطوير هذا النوع من الزراعة حيث ارتفعت المساحة المزروعة عضويا من 629 هكتار نهاية سنة 2011 إلى 1400 هكتار نهاية سنة 2015. ورغم أنّ هذه المساحة تبقى صغيرة لكن هذا التطور يمثل نسبة تتعدّى 44% على مدى 5 سنوات (تمار، 2017، صفحة 93). وأهمّ البرامج التي انطلقت عبر التراب الوطني هي:

*برنامج المعهد التقني للمحاصيل الكبرى ITGC:

الذي انطلق خلال الموسم الفلاحي 2003 مع 8 مزارعين بمساحة اجمالية قدرت ب 17 هكتارا تشمل عدّة أصناف (حبوب، وحبوب جافة). حيث وزعت المساحة كمايلي: قمح لين 2 هكتار، قمح صلب 5 هكتار، شعير 3 هكتار، فول وعدس وحمص 7 هكتارات.

*برنامج الديوان الوطني لتسويق الكروم ONCV:

قدّرت المساحة الاجمالية للإنتاج العضوي حسب مسؤولي الديوان الوطني لتسويق الكروم بحوالي 1400 هكتار (عضوية وإعادة التأهيل) موزعة كما يلي:
ولاية معسكر: 400 هكتار كروم لصنع الخمر
ولاية غليزان: 400 هكتار زيتون لإنتاج الزيت
ولاية ميلة: 135 هكتار زيتون لإنتاج زيت المائدة
والباقي أي حوالي 430 هكتار ينتج حبوب.

وبالإضافة الى هذه البرامج هناك عدد من منتجي الخضر مهتمين بهذا النوع من الإنتاج العضوي كما أنّ الشركة الدولية للمراقبة والتصديق ECOCERT تقوم بمشاريع في الجنوب الجزائري في ولايتي بسكرة وورقلة لإنتاج تمر عضوية موجهة للتصدير. (تمار، 2017، صفحة 93).

5. إعادة التدوير كخيار استراتيجي لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر:

على الرغم من أنّ إدارة النفايات اليوم أصبحت صناعة قائمة بحد ذاتها، إلا أن عملية إعادة التدوير تعدّ أبرز عملياتها الأساسية وتأتي أهميتها كنتيجة لحجم الاستثمارات التي قفزت اليها عائدات الشركات التي خاضت في هذا المجال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه التحديد طوال ال 20 سنة الماضية. ولعلّ ذلك ما جعلها تصبح اليوم أبرز الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للحكومات والمنظمات اعتمادها لأجل تحقيق اقتصاد أخضر كفاء وفعال.

ومن بين أشكال إعادة تدوير النفايات نجد:

إعادة تدوير المخلفات الحيوية (الزراعية والحيوانية): وتتمثل المخلفات الحيوية في بقايا الأطعمة، نواتج تقليم الأشجار والحقول، المخلفات الزراعية، والمخلفات الحيوانية، ويعاد تدوير هذه المخلفات في وحدات تصنيع السماد العضوي لإنتاج مواد ذات قيمة تخصيب عالية، ويتم ذلك بعدة طرق (باشا و فوزية برسولي، 2018، صفحة 27):

- المعالجة بطريقة التخمر الهوائي أو طريقة الكمر (Erobic Fermentation)
- عملية التخمر اللاهوائي أو البيو غاز (Anaerobic Fermentation)
- عملية التخمر بالديدان (Vermi Composting)

6. الوضع الراهن لتدوير المخلفات الزراعية والحيوانية في الوطن العربي:

إن الاستدامة بالنسبة للإنسان هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي يعيشها على المدى الطويل، وهذا بدوره يعتمد على حفظ البيئة الطبيعية والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية (تربة، مياه، كائنات حية)، ويشمل مفهوم الاستدامة أيضاً القدرة على استرجاع أكبر قدر ممكن من مخلفات الأنشطة البشرية، أو مخلفات صلبة، أو زراعية أو صناعية أو سوائل الصرف وغيرها، وتعتبر المخلفات الزراعية ثروة قومية مهمة في البلدان العربية (اللوزي، 2006، صفحة 15)، حيث يمكن إعادة تنظيم وتدوير هذه المخلفات الزراعية في إنتاج الأعلاف والأسمدة والطاقة الحيوية، بدلاً من العبء الذي تتحمله الدول في التخلص من هذه المخلفات دون الاستفادة منها وما يترتب عنه من أضرار للبيئة وهذا ما يتنافى مع مبادئ الاقتصاد الأخضر.

ونظراً لما يمكن أن تقوم به هذه المخلفات في سد الفجوة الغذائية للحيوانات، فقد توصل البحث العلمي إلى إمكانية إيجاد أعلاف بديلة من المخلفات الزراعية، من خلال تقطيعها وإثرائها ببعض المركبات الكيماوية، وإنتاج أعلاف غير تقليدية لتغطية العجز الحالي في الأعلاف، وخاصة أن المتاح من المخلفات الزراعية يمكن تخصيص جزء منه في تصنيع أعلاف غير تقليدية تغطي الفجوة الموجودة في الأعلاف الحالية. ولقد أجريت بحوث مكثفة لاختيار أنسب المعاملات لزيادة القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية غير المستغلة حالياً في تغذية الحيوانات، وذلك على مستوى الدولة، على أن تكون هذه المعاملات سهلة وميسورة للمزارع مع تحاشي التكنولوجيا التي تحتاج إلى مهارات كبيرة في التطبيق، وأن تتم بتكاليف مناسبة وفي متناول المزارعين ومربي الحيوانات، ولا يؤدي تنفيذها إلى مخاطر صحية، سواء للحيوان الذي سيتغذى عليها، أو الإنسان الذي سيتغذى على ألبان ولحوم هذه الحيوانات.

إن حجم خسائر الدول العربية الناجم عن تجاهلها إعادة تدوير المخلفات تزيد عن خمس مليارات دولار سنوياً، إذ أن كمية المخلفات في الوطن العربي تتجاوز 89.6 مليون طن سنوياً وتكفي لاستخراج نحو 14.3 مليون طن ورق بقيمة 02مليار و 145 مليون دولار. وإنتاج 1.8 مليون طن حديد خردة بقيمة 135 مليون دولار، بالإضافة أي حوالي 75 ألف طن بلاستيك قيمتها 104مليار دولار، و 202 مليون

طن قماش بقيمة 110 مليون دولار، وكذلك إنتاج كميات ضخمة من الأسمدة العضوية ومنتجات أخرى بقيمة تتجاوز مليارا و225 مليون دولار ومن ناحية أخرى فلا يخفى على أحد أن كل هذا الكم من المخلفات والنفايات هو بؤرة سانحة لتردي الأمن الصحي والبيئي للأفراد وبالتالي تراع التنمية الحقيقية للمجتمع.

وتعرف المخلفات الزراعية بأنها كل ما ينتج على هامش الإنتاج الزراعي والحصاد والتعبئة والتسويق، ويمكن تقسيم المخلفات الزراعية إلى:

- مخلفات الإنتاج : وهي جميع المخلفات التي تنتج خلال مراحل الإنتاج الزراعي وتنقسم إلى :
- مخلفات إنتاجية من أصل نباتي : وهي التي تنتج خلال مرحلة الزراعة والحصاد والتعبئة والتوزيع، وهذا النوع من المخلفات فقير بالبروتين .
- مخلفات إنتاجية من أصل حيواني : وهي عبارة عن فضلات الحيوانات والطيور أثناء وجودها في المزارع أو محطات الإنتاج، وهي تتميز بنسبة بروتين مرتفع .
- مخلفات التصنيع الزراعي: وتنقسم هذه المخلفات إلى :
- مخلفات التصنيع الزراعي نباتية المصدر : وتشمل مخلفات المصانع والمطاحن والمضارب.
- مخلفات التصنيع الزراعي حيوانية المصدر : وتشمل مخلفات المجازر ومخلفات مصانع الألبان والأسمك .
- مخلفات مختلطة : وهي عبارة عن مخلفات مختلفة ومتنوعة ناتجة من المطاعم وأسواق الجملة، وهذه المخلفات تحتوي على قيم غذائية وتخضع لعوامل كثيرة .

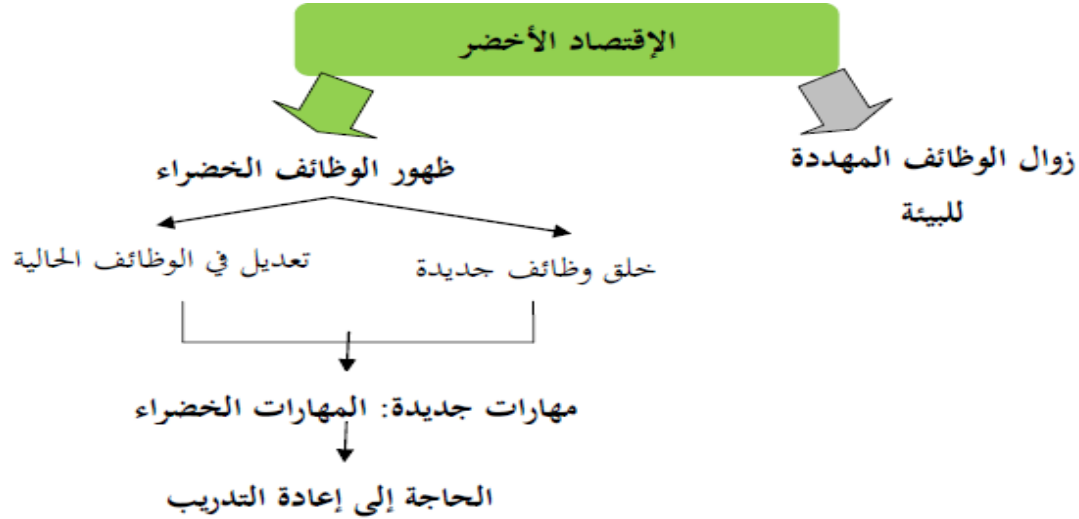
ويتم التركيز على تدوير المخلفات الزراعية لان حجمها كبير حيث تبلغ المخلفات الزراعية 196.5 مليون طن سنويا على مستوى الدول العربية، وتبلغ في مصر وحدها 35 مليون طن سنويا ويمثل قش الأرز والقمح مصاصة القصب وحطب الذرة والقطن النسبة الأكبر في هذه المخلفات وهذه المخلفات يتم التخلص منها عادة بطريقة ضارة بالبيئة وبالنسبة إلى استغلالها لم تنظر الدول العربية لإعادة التدوير نظرة جدية ولا تجيد التعامل معها وليس هناك استثمارات كبيرة في تدوير المخلفات في اي دولة عربية، حيث يقدر حجم الاستثمارات في الدول العربية في اعادة تدوير كل انواع المخلفات ب20 مليون دولار فقط في حين انه يمثل 28% من الاستثمار الصناعي في الولايات المتحدة و 35% في دولة مثل ألمانيا (اللوزي، 2006، صفحة 15).

7. دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء:

أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئياً إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دوراً حيوياً في خضرة أو تخضير المنشآت والاقتصادات. (تابتي و نصيرة بركنو، 2014، صفحة 96).

إنّ تبني الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى زوال بعض الوظائف المهدة للنظام البيئي والتنوع البيولوجي، وبروز الوظائف الخضراء التي تتطوي على مهارات جديدة يطلق عليها المهارات الخضراء التي ينبغي تدريب العمال عليها للتكيف مع مستجدات ومتطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (بركنو و الحبيب تابتي، 2016، صفحة 35)، كما هو مبين في الشكل (5).

الشكل (5): العلاقة بين الوظائف الخضراء والمهارات الخضراء والتدريب



المصدر: بركنو نصيرة، تابتي الحبيب، أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 03، 2016، جامعة معسكر، ص 35.

1.7 مفهوم الوظائف الخضراء:

في عام 2008، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عمل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون، بالتطرق إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء الموجودة في مجال الطاقة المتجددة، والمباني، والنقل، والصناعات الأساسية، والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية، ومناقشة آثار الدعم، والإصلاح الضريبي، وأسواق الكربون ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها كأدوات رئيسية لسياسة خضراء، إضافة إلى رفع الوعي حول الحاجة لمتابعة انتقال عادل مع ضرورة تدريب وتنقيف القوى العاملة الخضراء.

وتعرّف الوظائف الخضراء على أنها تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة الموارد الطبيعية، وإعادة تدوير النفايات. وتعد وظائف ذوي الياقات الخضراء هي فرصة لذوي الياقات الزرقاء في المساحات الخضراء، وهي تشمل إزالة السموم من البيئة، وإعادة تجهيز المباني مع الألواح الشمسية، والزراعة العضوية، وتتميز وظائف ذوي الياقات الخضراء بالخصائص التالية:

- ترتبط بالمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة.

- ذات الصلة لجميع مستويات التعليم والمهارات.

- توفير أجور المعيشة والفوائد الصحية.

- تطوير العرض الوظيفي؛ و غالباً ما تكون محلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين ما يسمى الوظائف الخضراء والوظائف البيئية، هذه الأخيرة تتمثل في تلك الوظائف التي تعتمد على الموارد الطبيعية والبيئة على مستوى استخدام المياه والأراضي والتنوع البيولوجي، وغيرها وخير مثال على هذه الوظائف هي الوظائف في مجال الزراعة. أما الوظائف الخضراء تشير إلى تلك الوظائف التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتخفيض الأثر البيئي لأية عملية مثل العاملون في الزراعة العضوية، وكفاءة الطاقة وإعادة التدوير نماذج جيدة لهذه الفئة.

إن زيادة عدد الوظائف الخضراء وتنامي دورها يتوقف على وجود بيئة محفزة ومشجعة على الأعمال الخضراء، والعمل على التقليل من آثار العوائق التي تحد من فاعلية الوظائف الخضراء.

7-2 أهمية الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر:

إن تخضير الاقتصاد لا يمثل معوقاً للنمو بشكل عام ولكنه يمثل محركاً جديداً للنمو، كما أنه مولد لوظائف جيدة، وأنه إستراتيجية حيوية لاستئصال الفقر المستديم، ويعد هذا الأخير أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحاً، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية. ومن الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاد الأصول الطبيعية للدولة، ويعتبر هذا ضرورياً بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وحيث توفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

إن الالتزام بالعدالة أحد أركان الرؤية الخضراء للمجتمع، وهو يتجاوز الجنس البشري إلى مراعاة الأجيال المستقبلية والحيوان والنبات والكوكب نفسه، ولذا تعني الاستدامة عملية إعادة توزيع من الأغنياء لغير الأغنياء ومن الأجيال الحالية للأجيال المستقبلية ومن البشر لغير البشر. فالفقر والبؤس المنتشرين اليوم لهما نتائج سلبية لا تقتصر على الحاضر بل تظال المستقبل، لذلك يجب ألا يكون الهدف المساواة بين أبناء الجيل الواحد فحسب، بل أيضاً المساواة بين الأجيال، ويتطلب الاستثمار في الأفراد اليوم تحقيق نوع من التوازن بين الديون المتراكمة حالياً والالتزامات التي تفرضها على أجيال المستقبل (ثاري، 2020، صفحة 238)، ويلعب الاقتصاد الأخضر دوراً حيوياً في القضاء على الفقر من خلال الثلاثية (الدخل، التكلفة، النوعية) بزيادة توليد مداخيل الفئات الهشة من المجتمع، والحد من التكاليف التي يدفعها الفقراء لقاء تلبية حاجاتهم الأساسية من المياه، الغذاء، الكهرباء والسكن بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والعيش المستدام والحد من الهجرة، كما للاقتصاد الأخضر دور هام في التخفيف من الفقر كما يلي:

-يحافظ على النمو للاقتصاد كفترة من الوقت كله، و تعزيز خلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية في القطاعات التي توظف غالبية الفقراء.

-يولد كميات كافية من الإيرادات العامة للسماح بالاستثمار في الحماية الاجتماعية وخدمات عالية الجودة مع إمكانية الوصول العادل للفقراء.

-يحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مع السعي إلى الحفاظ على طرق مستدامة لمعيشة الفقراء الذين يعتمدون عليها بشكل مباشر.

-يعزز كفاءة الطاقة والموارد في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول العادل للطاقة من جانب الفقراء، وتعزيز كفاءة استخدامها، و يضمن القدرة على مواجهة مخاطر البيئة.

وتقوم مشاريع الشباب في الجزائر تلك التي توصف بالخضراء، وهناك من يسميها "صديقة البيئة"، على مبدأ الإنتاج مقابل التقليل من مخاطر التلوث وانبعاثات الكربون، ومراعاة حماية البيئة. وذلك بالنظر إلى كمية النفايات التي يتم طرحها سنويًا في الجزائر، والتي تعد مادة أولية لعملية الرسكلة وإعادة التدوير، حيث قدرت خلال سنة 2016، بـ 25 مليون طن، منها، 13.5 ملايين طن نفايات منزلية، وما تبقى نفايات قطاع البناء، وهو ما يتطلب إعادة رسكلة على الأقل 60 بالمائة منها، حسب الأرقام المقدمة من وزارة الموارد المائية والبيئة.

8. خاتمة:

يعد الاقتصاد الأخضر المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛ إذ يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل مع مراعاة الجوانب البيئية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة المتجددة وغيرها، هذا من شأنه أن يساهم في منح الفئات المحرومة والفقيرة الفرصة لزيادة مداخيلها وبالتالي التخفيف من حدة الفقر من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد قامت مجموعة من الدول بتبني برامج وسياسات خضراء لاستحداث الوظائف الخضراء، وتتمثل هذه الدول في دول شرق آسيا ودول غرب إفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، لكن تبقى هذه الجهود ضعيفة لباقي دول العالم على الرغم من قيام المنظمات الدولية بمجهودات كبيرة وكثيفة للترويج للاقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والقضاء على الفقر.

وخلص البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تلعب الزراعة العضوية دورا هاما في الانتقال نحو اقتصاد أخضر.
- ✓ يعدّ تدوير النفايات والمخلفات الحيوية أحد الوسائل الناجعة لاستدامة خصوبة التربة وتقليل التلوث البيئي.

✓ ان الزراعة هي عنصر مهم في الاقتصاد ومجال عمل رئيسي في كثير من الدول العربية، خصوصاً الجزائر ومصر والسودان وموريتانيا والمغرب وتونس وسورية واليمن. ولتعزيرها دور كبير في عمليات رفع الفقر عن المجتمع، وتخفيض الهجرة من الريف التي تؤدي إلى زيادة المناطق العشوائية المنتشرة في كثير من المدن العربية. والزراعة تستهلك حصة الأسد من المياه العذبة، وبالتالي فأى محاولة لمعالجة مشاكل نقص المياه يجب أن تتضمن تطوير ممارسات الري. ولاستدامة الأراضي الزراعية لا بد من تخضير الزراعة والتوجه نحو الإنتاج الزراعي العضوي.

✓ يمكن أن يؤمن تخضير قطاع إدارة النفايات للبلدان العربية 5,7 بليون دولار سنوياً، إضافة إلى خلق وظائف خضراء.

✓ إن التحول نحو أساليب الإنتاج العضوي يزيد من الطلب على عنصر العمل ويزيد من الدخل المجتمعي في الأرياف.

✓ إن توسيع الزراعات العضوية في البلاد العربية سوف يساهم بالضرورة في التعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي عبر اتباع الأساليب الزراعية العضوية والتوسع الأفقي وتنويع التركيب المحصولي وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل.

✓ إن اعتماد الإنتاج الزراعي والغذائي العضوي يساهم في سد الفجوة الغذائية التي طالما نالت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة وبرزت بوضوح أهميتها في الدول العربية لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات تنموية. فإنها، فضلاً عن كونها تحقق زيادة في دخول الزراع والمنتجين، فإنها ذات قدرة اقتصادية عالية تحقق زيادة في قيمة الصادرات نظراً لقدرتها في الولوج إلى الأسواق الخارجية والمنافسة فيها.

وهذه جملة من التوصيات لتطوير الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية:

- * دعوة حكومات الدول العربية لدعم آليات الحوار الاجتماعي وبرامج التدريب والإرشاد المهني كأحد أهم الوسائل لدعم الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص عمل تتوافق مع آلياته والتنمية المستدامة .
- * التأكيد على أهمية دراسة الفرص والتحديات والتكاليف والمنافع التي تنطوي عليها السياسات التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه السياسات تبعاً لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة .
- * الدعوة لدعم الإعلام البيئي التنموي الذي يهدف إلى التسويق الاجتماعي لقضايا التنمية المستدامة والتركيز على الممارسات المحلية الناجحة التي تدعم فكر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .
- * تعزيز ثقافة العمل والإرشاد المهني وفق مبادئ ومفهوم الاقتصاد الأخضر والتي من شأنها أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة ومكافحة مشكلات البطالة والفقر .
- * الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية والبيئية في المؤسسات بهدف تأمين بيئة تفضي إلى التوسع في سياسة الاقتصاد الأخضر .
- * دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة أنشطتها المختلفة في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

* دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة للاستفادة من شبكة معلومات سوق العمل العربية المعتمدة من منظمة العمل العربية، وكذلك تفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية وفق متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

* دعوة أطراف الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني للعمل كل من موقعه إلى إعطاء الأولوية لتنمية المجتمعات الريفية في إطار دعم الاقتصاد الأخضر .

* على البلدان العربية أن تعزز كفاءة الري واستخدام المياه وتمنع تلوثها، مع العمل على زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة التي يعاد استخدامها من 20 في المئة حالياً إلى مئة في المئة. ومن شأن ذلك أيضاً تخفيض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية البالغة نحو 95 بليون دولار سنوياً. وأظهر التقرير نتائج مشابهة في مجالات متعددة، كمردود الاستثمار في تخضير قطاعات النفايات والصناعة والسياحة والزراعة.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. إبراهيم آدم أحمد الدخيري. (2020). الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي. صفحة 77.
2. الحبيب تابتي، و نصيرة بركنو. (2014). تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة. دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، (صفحة 96). جامعة الجزائر.
3. سالم اللوزي. (2006). دراسة تدوير المخلفات الزراعية للاستعمالات الصناعية والمنزلية في الدول العربية. صفحة 14.
4. هشام مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، و ابراهيم كاطع علو الجوراني. (2017). الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
5. 2. المجالات:
6. نصيرة بركنو، و الحبيب تابتي. (2016). أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد. مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، صفحة 35.
7. توفيق تمار. (2017). الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، صفحة 93.
8. سهام موفق، و تونس صيد. (2018). مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة. مجلة الدراسات المعاصرة، صفحة 115.
9. محمد جرعثلي. (2011). الاقتصاد الأخضر في العالم العربي الأمل الغائب. مجلة دراسات وبحوث بيئية، صفحة 03.
10. فاتن باشا، و فوزية برسولي. (2018). إعادة التدوير كأحد اتجاهات الاقتصاد الأخضر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، صفحة 27.

12. زهية ثاري. (المجلد 04، العدد 01، 2020). ثاري زهية، المبادرات والمشاريع التحفيزية نحو التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية.

3. المداخلات :

13. ريتا حاصباني. (2003). واقع وآفاق تطوير الزراعة العضوية في العالم العربي. (صفحة 51). تونس: المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد.